

8 نواب لم يحضروا منهم 3 بسبب قضية دخول المجلس

«الأمة» يوافق على قانون الرياضة الجديد بالمداولتين ويحيله على الحكومة

ربيع سكر

أقر مجلس الأمة أمس في جلسة خاصة قانون الرياضة الجديد بأغلبية 47 عضواً مقابل اعتراض 3 نواب وامتناع نائب واحد، وتقدم نواب بطلين أمس الأول لعقد جلسة خاصة الأحد المقبل لمناقشة المصالحة الوطنية، وطلب ثلثي الأعضاء جلسة خاصة لمناقشة أسعار الكهرباء والبترزين... وفوائد التامينات و مكافحة الفساد.

وأعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن شكره لكل من ساهم بإقرار قانون الرياضة الجديد متمنياً أن يفرح الشارع الرياضي الكويتي في القريب العاجل برفع الإيقاف. وقال الغانم في تصريح صحافي بعد إقرار قانون الرياضة الجديد اليوم في جلسة خاصة «إن وزير الشباب والرياضة خالد الروضان عرض كل الكتب والمراسلات لوجوب إقرار هذا القانون اليوم حتى يطرح موضوع إيقاف النشاط الرياضي الكويتي على اجتماع اللجنة وممثلي الاتحادات الدولية غداً لترفع توصيتها التي نسال الله تعالى أن تكون إيجابية». وأضاف الغانم «أن ملف الكويت لم يبحث منذ إيقافه من سنتين واليوم نستتم المخاطبة بشكل مباشر بأن المجلس أقر القانون « مشيراً إلى ثقته منذ البداية « أنه لا يضع حق وراءه مطالب».

وقال « لا زلت أقول منذ البداية لا نحفل ميكراً، لكن أشكر كل من حضر وأشكر كل من ساهم وأثر حتى لو برسالة ووجهة نظر مختلفة ولكن حضر وأتى للقاعة وقال رايه « وردا على سؤال عن من شكك بالجلسة قال الغانم، لست أنا من يرد عليه، إنما نواب الأمة والحمد لله ، العدد كان كافياً وكبيراً ونسال المولى أن يوفق من لم يحضر لأسباب خارجة عن إرادته انما من كان يستطيع الحضور وأثر ألا يحضر فهو الآن ليس في حكمي أنا إنما في حكم الشارع الكويتي».

ودرات أحداث الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة الخاصة لمناقشة التقرير الثاني للجنة الشباب والرياضة بشأن (الرياضة) في تمام التاسعة من صباح أمس وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والأعضاء المعتذرين عن حضور الجلسة.

وأعذر عن حضور عدم الحضور الى جلسة اليوم كل من وزير الخارجية، الوزير الشيخ محمد العبدالله، وزير الشؤون خلف دميثير وعادل الدمخي، عدنان عبدالصمد، محمد هايف عبد الله فهاد، محمد المطير، شعيب الموزيري، بالإضافة الى جمعان الربيع الحريش ووليد الطبطبائي بغير، حيث يقضيان عقوبة السجن بعد صدور أحكام محكمة الاستئناف في قضية اقتحام مجلس الأمة.

وحضر متأخراً كل من طلال الجلال و نايف المرادس وخلف دميثير وقاموا بحضور التصويت على القانون الرياضي.

وقال صالح عاشور (نقطة نظام) :اقتراحي بقانون بشأن خصخصة الأندية لم يتضمنه التقرير الذي بين أيدينا

وقال الرئيس الغانم:فيما يخص ما تناقشه اليوم يوم الأربعاء الماضي وصلت الدعوة الي ما يقارب 14 نائباً لمناقشة التقرير الأول بينما تم تعديل الامر وتعديل الدعاوات بأنه سيتم مناقشة موضوع التقرير الثاني..وما سنناقشه اليوم هو قانون الرياضة المعلق بالفيفا لرفع الإيقاف الرياضي وهذا امر من الضروريات و الغانم يتسلو ببعض اراء الخبراء الدستوريين الميدين لانعقاد جلسة اليوم وانه لا توجد شبهة دستورية، ويؤكد انه مطمئن الي عقد الجلسة الخاصة لان إقرار القانون الرياضي اليوم امر واجب

وقال عبد الكريم الكندري ردا على الرئيس الغانم: الخلاف الدستوري هو مدي مشاركة الحكومة في التصويت.. ويعرض الآراء الدستورية التي ترفض حضور الحكومة للجلسة وكذلك اراء ترفض حضور رئيس



الغانم يترأس الجلسة والي جواره الكندري والرويعي

(تصوير: محمد صابر)

◆ **الغانم: من كان يستطيع الحضور ولم يحضر لا أحكم عليه أنا بل يحكم عليه الشارع الكويتي**◆ **يوسف الفضالة: بعض النواب يبون رأس الروضان.. إرضاء لمن يلعب في الخارج**◆ **راكان النصف: من ذهب إلى الخارج وطعن بالرياضة الكويتية ليس مرزوق الغانم**◆ **عبد الوهاب البابطين: هل لدى الروضان ماثبت صحة انتخابات اتحاد الكرة؟**

الحكومة... ويؤكد أهمية أن يخرج قانون ليس عليه أي شبهة دستورية ويضيف أن الرأي الاحوط الايصوت الوزراء .

وأضاف: هناك لغط دستوري يجب ألا نتجاهله لأنه يفترض أن نخرج بقانون من دون شوائب دستورية ولنذهب إلى الرأي الاحوط الذي يحمي القانون بأن الوزراء لا يصوتون وهو الاحوط

— خالد الشطي: هذا اللغط حسم في ستة 1964 من خلال مضبطة جلسة يوم الثلاثاء 1 ديسمبر 1964 حيث أن الحكومة كانت مستقبلة وعقدت جلسة وفي الجلسة تم الحوار والنقاش أن بعض الأعضاء يريدون من الوزراء الرد على الأسئلة، ورد عليهم رئيس المجلس آنذاك بأن هذا ليس من العاجل من الأمور وحصلوا على رأي الخبير الدستوري عثمان خليل عثمان الذي قال فيه إن تقارير اللجان تناقش وعقد الجلسة دستورية ويجب أن نأخذ بهذه السابغة البرلمانية وآراء اعلام في القانون الدستوري وهناك سوابق تخلق كل الأيواب.

— محمد الدال: الإشكالية الدستورية قائمة ففي 2012 حصل نفس ذلك وعقدت الانتخابات وحدثت الإشكالية التي أدت الى إبطال المجلس، وقبلت الحكومة بتصرف العاجل من الأمور هو بحد ذاته محل نقاش.

وأضاف: الجلسة صحيحة وحضور الوزراء

في قضايا عاجلة وهذه سابقة مهمة ويجب تنبئتها في التاريخ.

— حمدان العازمي: لماذا نعطل مصالح الناس ولماذا لم تحضر الحكومة قبل شهر؟ نحن نتكلم عن حضور الحكومة وتصويتها فلماذا تعطيل مصالح الناس؟

— مرزوق الغانم: فيما يتعلق بمجلس 2012 كنت اول من تحدث في مجلس 2009 انه إذا تم حله بهذه الطريقة سوف يتعرض للإبطال، وعدم حضور الحكومة للجلسات العادية فهذا ليس شائنا الآن نحن نتكلم عن جلسة خاصة مرتبطة بموعد زمني محدد لا نملك تحديده.

وقال الرئيس مرزوق الغانم: جلسة اليوم جلسة خاصة وفقاً للمادة 72 من اللائحة الداخلية لمناقشة التقرير الثاني للجنة الشباب والرياضة عن: التقرير الأول للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية، مشروع القانون في شأن الرياضة، الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية الدستورية وهناك سوابق تخلق كل الأيواب.

وقال صالح عاشور: تضمن التقرير الأول هناك تقارير لجنة تؤول إلى اللجنة الصحية والرياضة، وتقارير الخصخصة غير موجود في جدول الأعمال ولن تناقشه اليوم وما هو موجود هو المشروع الحكومي الخاص برفع الإيقاف.

والوزير خالد الروضان يطلب دخول الفريق الفني المساعد له والمجلس يوافق وصالح عاشور يطالب بضم اقتراحه الخاص

بخصخصة الأندية وتطوير الرياضة الي القانون محل المناقشة في الجلسة المجلس يرفض طلب عاشور

وقال الرئيس الغانم: يا اخوان ارجوا ساعدوني نبدا المناقشة اليوم نبي نطلع رسالة اما إقرار هذا القانون او عدم اقراره والوزير الروضان يعرض ما قام به وفريقه الفني لأجل رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية (يعرض كتاب رئيس الاتحاد والروضان (يعرض كتاب رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم).. ويؤكد يجب علي النواب

أن يكونوا على علم بما سيتم التصويت عليه اليوم.. واليوم لم ات الي مجلس الأمة الا بعد ان تاكدت بأن أن هذا القانون متوافق مع جميع النظم الأساسية للمنظمات الدولية للرياضة » وعرض الروضان كتاباً من الفيفا يؤكد توافق مشروع قانون الرياضة الكويتية الجديد مع النظم الدولية وأن آخر موعد لتقديمه هو 4 ديسمبر

وقال صالح عاشور: اليوم أن شاء الله راح نطوي الصفحة السوداء من الإيقاف الرياضي واتحفظ على افتتاحية جريدة الرأي وسيكون لنا رد مناسب على الجريدة... مصداقية الوزير

الروضان اليوم علي المحك.. تعديل القانون هو مجرد احد الوسائل لرفع الإيقاف وكل المراسلات والكتب تؤكد بأن رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية لن يكون الا بتطبيق الشروط



الوزير خالد الروضان



جوار باسم بين عسكر العنزي ووزير الداخلية علي منصة الرئاسة



عبد الكريم الكندري